د.صبري حلاوة

عنصرية الصهيونيّة ومفهوم الإستعمار الإستيطاني



منشورات الطليعة 2005

عنصرية الصهيونية ومفهوم الاستعمار الاستيطاني

د . صبري حلاوة

1986

نحو مقاربة علمية للاستعمار الاستيطاني عامة والصهيوني خاصة

لقد اكدت وقائع الحياة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة اهمية الفكر في حياة الناس العملية ، حيث اضاء الطريق امامها حينا واظلمها حينا اخر حسب طبيعة القوى التي عكس مصالحها . وفي جميع الاحوال كان الفكر جزءا عضويا من نشاط البشر ذوي الوعي والمصلحة الاجتماعيين .

فالفكر الاجتماعي بمختلف تياراته ومدارسه وحقول معالجاته كان على الدوام متحيزا وان بدا ظاهريا محايدا في بعض الاحيان . فحيثما كان الواقع الاجتماعي متناقضا كان الفكر الذي عالجه متناقضا ايضا لان الثاني مرآة للاول .

الا أن الاعتراف بتناقض الحياة الاجتماعيـــة والفكريـــة لا يعني المساواة بين اطراف القوى الاجتماعية والسياسية المتناقضة وافكارها وبالتالي انكار امكانية ان يعكس فكر احد هذه الاطراف حركة الواقع الاجتماعي بامانة وموضوعية . فالملاحظة العلمية لحركة التاريخ الواقعي تشير الى ان القوى الاجتماعية صاحبة الامتيازات قد دافعت افكارها بشكل دائم عبر المراحل التاريخية المتعاقبة عن بقاء ذلك الواقع المعاش وبررت ديمومته ، في حين أن أفكار القوى المحرومة من تلك الامتيازات قد دعت الى تغييره . وفي الوقت الذي كانت فيه افكار الاولى تحاول طمس عناصر الحركة في ذلك الواقع من خلال ابرازها لمظاهر السكون الخارجي له ، كانت افكار الثانية تبرز تلك العناصر فيه باعتبارها جوهر ذلك الواقع مؤكدة ان السكون فيه ظاهري ونسبي ومؤقت .

لقد شكل تناقض الحياة الاجتماعية ــ بما فيها السياسية ــ على الدوام مصدرا لصراع القوى ذات المصالح والاتجاهات المتعاكسة وارضية انبثق منها ذلك الميل العام لتطور البشرية الصاعد عبر مراحل تاريخيـــة متعاقبة ومتباينة نوعيا احداها عن الاخرى طبقا لمضمون كل منها .

وخلال ذلك عجزت شتى الامبراطوريات العظيمة في قوتها والشديدة في عنفها عن الغاء مسيرة التطور او وقفها ــ وان كانت قد تمكنت احيانا من اعاقتها لفترة زمنية محددة ــ ان ذلك العجز ومواصلة التطور ينبع من طبيعة الحياة المتناقضة نفسها وليس مقحما عليها من الخارج . وبقدر ما ينفذ فكر الانسان الى اعماق هذه الحياة ويكشف عن العلاقات السببية الكامنة وراء هذا الخضم الواسع والمعقد من تفاعلاتها ، يقترب ذلك الفكر شيئا فشيئا من امتلاك المعرفة النظرية التي تخفف اعباء الممارسة العملية الموجهة لتغيير الواقع وتطويره ، وتساعد على اختصار زمن عمليات ذلك التغيير .

وانطلاقا من هذا الوعي لمكانة ولدور الفكر الذي يـأخذ بمنهـج معرفي يتطابـق مع حركة الواقع وتناقضاته ، ننظر الى الفكر السياسي

العربي وخاصة التحرري منه حقا ، الذي ارتبط خلال تطوره المعاصر بصراع امتنا العربية ضد السيطرة التركية ومن ثم ضد مختلف اشكال السيطرة الاستعمارية اللاحقة ، متطلعين اليه بامل ومثابرة كي يأخذ دوره في اضاءة طريق الممارسة الثورية امام حركة التحرر العربية علها تجتاز ازمتها الراهنة لتواصل تحقيق مهمتي التحرر السياسي والتغير الاجتماعي المترابطتين عضويا .

ان الوعي الذي يفصل بين هاتين المهمتين في هذه المرحلة من تطور تاريخنا السياسي والاجتماعي لايعدو كونه ميكانيكيا بتجاهله طبيعة تركيب القوى الاجتماعية في بلادنا وتمايز مصالح كل منها وكيفية انعكاس تلك المصالح على مواقفها الداخلية وارتباطاتها الخارجية . فموقف هذه القوى ازاء القضايا الاجتماعية الداخلية في بلادنا هو الذي يحدد موقفها وتصرفاتها الفعلية تجاه العدو الخارجي . وعندما لايتطابق هذان الموقفان ويتنافران يكون هنالك في الواقع ثمة تزييف لاحد الموقفين ينبغي الكشف عنه وتعريته بنفس الجراة والصراحة التي نواجه بها عدونا الخارجي .

فتجارب حركات التحرر الوطني الحديثة عامة وفي وطننا العربي خاصة علمتنا ان القوى السياسية التي تنحني امام العدو الخارجي وتستسلم له وتتكيف مع سيطرته المباشرة او هيمنته على بلادنا لايمكنها ان تكون مخلصة وجريئة في دفاعها عن متطلبات التغيير الاجتماعي التقدمي حتى وان ادعت في ادبياتها ذلك . ونفس الشيء بالنسبة للقوى السياسية التي تقف موقفا عدائيا من قضايا التغيير والتقدم

الاجتماعيين فليس بمقدورها أن تكون مخلصة وجريئة في مواجهة العدو الخارجي حتى تحقيق النصر عليه نظرا لارتباط الموقف بالمصلحة.

ويمكننا استخلاص هذا التعميم من الخط البياني لمسار مواقف مختلف القوى السياسية العربية تجاه الاستعمار الاستيطاني في فلسطين

الذي يمثل نموذجا لاكثر اشكال السيطرة خطورة على كامل وطننا العربي سواء من زاوية استكمال تحرره السياسي والاجتماعي او من زاوية تحقيق وحدته القومية ذات المضمون الديموقراطي التقدمي .

ومرد ذلك الى كون آلية تحقق هذا الشكل من السيطرة قد تطلبت طرد شعبنا من وطنه واحلال مستوطنين استعماريين مكانه الامر الذي ترتب عليه نتائج مغايرة تماما لنتائج اشكال السيطرة الاستعمارية الكلاسيكية الاخرى التي عرفتها اقاليم الوطن العربي باستثناء حالة الجزائر .

وبذلك يكون قد القي على كاهل الفكر السياسي العربي عامة والفلسطيني المقاوم خاصة ، مهمة من نوع جديد هي البحث في هذا الشكل الخاص من السيطرة الاستعمارية المتمثل في كونه استيطانيا.

الا ان الخصوصية الاستيطانية في فلسطين ليست هي الاولى بل كانت الاخيرة من نوعها فالملاحظة والاستقراء التاريخيين يشيران الى انها جزء من سلسلة ظواهر عديدة مشابهة ذات اصول اجتماعية واحدة، ظهرت جميعها في سياق نشوء وتطور نظام سياسي دولي جوهره ربط بلدان ماوراء البحار (اي خارج اوروبا) واخضاع شعوب وثروات تلك البلدان لسيطرة واستغلال ذلك النظام ، بحيث شكل الاستعمار الاستيطاني لفلسطين خاتمة لنمط الاستعمار الاستيطاني عامة برغم كون حالة فلسطين تحتفظ ببعض السمات الخاصة بها .

ولهذا فان المقاربة العلمية لظاهرة الاستعمار الاستيطاني في بلادنا تتطلب منا ارجاع هذه الظاهرة الى اصولها الاجتماعية السياسية التي افرزتها ، والكشف عن الصلات الواقعية التي تربطها بغيرها من الظواهر المشابهة لها ، وتحديد المكانة التي تتبواها في منظومة تلك الظواهر [اضافة الى تحليل الالية الخاصة بحركة هذه الظاهرة ، وكيفية تحديدها لشروط وجودها] المادي في الدرجة الاولى . [وباختصار انها مقاربة

مادية تاريخية نتجاوز فيها حدود جمع المعلومات عن الوقائع والاحداث المتعلقة بها على الرغم من اهمية ذلك ولكون الدراسات المتخصصة قد تكفلت بهذا الجانب ـ لنركز على سياق نشوئها وتطورها وآفاق مستقبلها.

لقد اوضحت الدراسات والابحاث التاريخية والاجتماعية والاقتصادية الجادة ، ان الاصول الاجتماعية لمختلف انماط الاستعمار سواء التي كانت في شكل احتلال عسكري مباشر او في شكل هيمنة اقتصادية (اما على مصادر المواد الخام او على اسواق تصريف البضائع او استثمار رؤوس الاموال) او التي جاءت على شكل اصطناع مجتمعات غير عادية بزرع مستوطنين اوروبيين يقيمون بشكل دائم في البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية تعود الى القارة الاوروبية خلال تحول مجتمعاتها من التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الاقطاعية الى التشكيلة الراسمالية وما تلاها من تطورات . ويمكن القول في هذا الصدد ان الاكتشافات الجغرافية العلمية واثرها على تراكم راس المال الاولي ومن ثم على تطور الصناعة في اوروبا كل ذلك حمل معه صراعات سياسية واجتماعية عميقة ادت الى تغيير البنائين التحتي والفوقي فيها مما خلق شروطا جديدة للتطور الداخلي والخارجي . على اساس الصراع بين قطبي التناقض في قاعدة التشكيلة الجديدة وهما العمل وراس المال.

فسياسة الغزو والتوسع الاستعماريين وعمليات الاستيطان التي تموضعت خارج اوروبا في عديد من القارات والجزر جاءت تعبيرا عن الميل العام لتطور راس المال باتجاه تحقيق اقصى الارباح على حساب قوة العمل في بلاده والشعوب المستعمرة خارج تلك البلاد ، الامر الذي خلق اساسا موضوعيا فيما بعد لتحالف حركة تحرر قوة العمل في البلاد الراسمالية المتطورة صناعيا وحركة تحرر الشعوب المستعمرة لكون نقيض الحركتين واحدا ممثلا في راس المال بمختلف درجات تطوره .

واذا كانت ظواهر استغلال قوة العمل تلك والشعوب المستعمرة كلاسيكيا قد اعطيت حقها من الدراسة والبحث العلميين واستخرج

من سياق تطورهما الموضوعي القوانين العامة التي عكست حركة ذلك التطور ، فانه بالمقابل لم تنل ظواهر : الاستعمار الاستيطاني العناية المعرفية التي تستحقها بحيث اقتصرت على المعالجة الفردية لكل حالة على حدة وبشكل تجريبي (معلوماتي) دون تناول التشابه في المنشأ والبنية وواقع الترابط العضوي خلال تطورها . وبمعنى آخر نقول ان منظومة الظواهر الاستعمارية الاستيطانية بقيت دون مستوى التعميم النظري الذي يستخرج القوانين العامة بشأنها من مسار تطورها .

ان القول هنا بوجود عام في هذه الظواهر لايعني تجاهل ماهو خاص في كل ظاهرة منها على حدة ، فمقولة العام والخاص تعكس موضوعيا جوانب متمايزة من جهة ومترابطة من الجهة الاخرى في هذه الظواهر وعملياتها .

ومع ان معرفة ما هو عام فيها يشكل شرطاً اساسيا لامكانية الانتقال الى تحديد خصوصية كل منها ، الا ان الاكتفاء بمعرفة هذا العام فيها يجعلنا دون القدرة على التاثير في اي منها لكونه يبقينا في حيز التشابه (التماثل) دون بلوغ مستوى التمايز القائم فعليا في كل حالة .

واذا اخذنا مثالا على الفكر الذي يفصل بين ماهو عام وما هو خاص في تفسيره لظواهر الاستعمار الاستيطاني والنتائج الضارة على الممارسة العلمية لتصفية هذا الشكل من الاستعمار ، لوجدنا ان الفكر السياسي العربي يمثل نموذجا على ذلك . فخلال تصديه لمعالجة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين غاب عنه ما هو عام في هذه الظاهرة ، ولذلك بقي محصورا في زاوية الخصوصية والتفردية المعكوسة في فكر الحركة الصهيونية التي اكثر ماتخشاه هو الكشف عن العام في هذه الظاهرة لكونه يميط اللثام عن الجذور الاجتماعية الحقيقية لنشأتها وارتباطاتها الحالية وخاصة عن انجازها الرئيسي في فلسطين ، ولذلك نرى ان جميع انشاءاتها الفكرية تؤكد على انها فريدة من نوعها لايجمعها بغيرها من

الظواهر اي وجه شبه ، وتوحي بانها تعيش وتنشط خارج التاريخ ورغما عنه وليس بفضله .

فغياب نظرية الاستعمار الاستيطاني العامة عن الفكر السياسي العربي جعله يغرق في محيط التفردية الخصوصية الصهيونية(اليهودية) ويعود الى الوراء كثيرا منقبا في الاساطير البالية علَه يجد مايدعم حججه في مناظرته للفكر الصهيوني من نفس المنطلقات الميتافيزيقية ، ومستخدما مفاهيمها ومقولاتها التي ابتدعتها لتزييف الحقائق وتضليل الاخرين. ولهذا بقي الفكر العربي منفعلا تجاه الفكر الصهيوني شأنه في ذلك شأن الممارسة العملية العربيـة تجاه النشاط الاستعماري الصهيوني وسياسته الاستيطانية العدوانية .

ويمكن الملاحظة هنا مع الاسف الشديد ان ممثلي التيار المادي الجدلي في الفكر السياسي العربي قد وقعوا هـم ايضا في اسر هـذه الخصوصية والتفرديـة المتمثلة حسب رايهم في اليهوديـة ، وبذلك انجذبوا رغما عنهم الى مواقع المعرفة الميكانيكية واحيانا الى مواقـع المثالية ذاتية كانت ام موضوعية ، الامر الذي ترتب عليه بالضرورة تذبذب في المواقف السياسية قادهم اخيرا الى التدرج في اتجاه التكيف مع الظاهرة الاستيطانية الاستعمارية في بلادنا والى عدم المساهمة في الصراع العنيف ضدها . فمن يجهل العام في الظاهرة الاستيطانية يجهل الخاص فيها بالضرورة ، لانه يراها بمفردها ومعزولة عن غيرها لذلك يقف منها موقفا كميا ، وليس نوعيا ، ويراها من زاوية الحدود وليس من حيث الوجود فهو لايراها نمطا من العلاقات بل حجما بشريا ومساحة جغرافيـة .

لهذا كله نرى ان مصلحتنا في الدفاع عن وجودنا وتحرره تتطلب من فكرنا التحرري المقاوم ان يعكس هذه المصلحة بامانة وموضوعية، وذلك من خلال تملكه المعرفي لحركة واقعنا وواقع نقيضنا وتحديد

بوصفها مستعمرات بريطانية لكون هذه الدولة قد تمتعت بالنصيب الاكبر من المستعمرات والقوة البحرية والسيادة على عالم ما وراء البحار — خارج اوروبا — في تلك الاوقات . ولا يترتب على هذا القول ان كل العمليات الاستيطانية التي رعتها بريطانيا قد نجحت فهنالك العديد منها قد فشل ، مثال ذلك اوغنده وكينيا . كما فشلت ايضا كثير من

العمليات الاخرى كما هو الحال في كل من الجزائر وموزامبيق وانغولا وروديسيا ، وغيرها ولا تنحصر اسباب النجاح او الفشل في طبيعة الدولة المستعمرة صاحبة الرعاية للاستيطان فقط بل هنالك اسباب اخرى عديدة تفاعلت فيما بينها وانجبت حالات النجاح او الفشل .

والى جانب الحالات المذكورة هنالك حالات لم يحسم وضعها النهائي بعد لصالح النجاح او الفشل في كل من جنوب افريقيا وفلسطين وكاليدونيا الجديدة (الفرنسية) .

ان الحكم على الظواهر والعمليات الاستيطانية الاستعمارية بانها من افرازات النظام الراسمالي اجتماعيا وسياسيا ليس من قبيل الدعاية الايدلوجية بل يعكس حقيقتها كما هي في الواقع نشوءاً وتطوراً ومآلا . ويكفي ان نسأل انفسنا هذين السؤالين البسيطين والمستمدين من تاريخ الماضي والحاضر .

هل من قبيل الصدفة ان بريطانيا الراسمالية المتطورة قائدة النظام الاستعماري العالمي وحاميته لعدة قرون خلت قد كانت هي الراعية الاولى والمدافعة عن الكيانات الاستيطانية الاستعمارية ؟؟.

وهل من قبيل الصدفة ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية — الدولة ذات المنشأ الاستيطاني الاستعماري — التي تسلمت فعليا — بحكم تطور قوتها — من بريطانيا قيادة النظام الراسمالي العالمي مسؤولية حمايته على الصعيد العالمي ، هي التي ترعى وتحمي الكيانات

الاستيطانية الاستعمارية في كل من جنوب افريقيا وفلسطين وتمددها بكل اسباب الحماية والعدوان ليس على شعوب هذين البلدين الاصليين وحسب بل وعلى محيطها الاقليمي ايضا .

ان الاجابة الموضوعية تؤكد وحدانية الاطار التاريخي لنشوءوتطور تلك الظواهر وعملياتها ليس في الماضي وحسب بل وستحدد حركة هذا الاطار افاق مستقبل تلك العمليات التي لم يحسم وضعها النهائي بعد.

٢ ــ وحدة الطبيعة الاصطناعية لنشأة الجماعات الاستيطانية الاستعمارية أو ان وعي التمايز بين المجتمعات العادية والمجتمعات او الجماعات الاصطناعية يبدا بتحديد الفروقات القائمة موضوعيا بين نمطين اساسيين من التجمع البشري متباينين من حيث طريقة نشأة كل منهما وكيفية تطوره وطبيعة المشاكل الناجمة عن تلك النشأة ، وذلك التطور وكذلك من حيث الاهداف ، فمفهوم المجتمعات العادية هنا يعبر عن نمط من المجتمعات البشرية نشأت وتطورت بشكل طبيعي ومتواصل من حيث علاقتهم بالوسط الجغرافي الذي يعيشون عليه من حيث تطور معنى هذا الوسط فيما بعد لياخذ مفهوم الوطن ومنه اشتقت صفة الوطنية . وقد ترتب على ذلك نشوء علاقة طبيعية بين تلك المجتمعات والوسط الاقليمي المجاور ديموغرافيا وحضاريا اضافة الى ان زيادة افراد هذه المجتمعات كانت تتم بطريقة الولادة .

اما من حيث تطور هذه المجتمعات فقد جرى على ارضية تفاعل سكانها المستقطبين اجتماعيا بموجب التناقض الاساسي بين من يملكون وسائل الانتاج وبين من لا يملكونها في داخل كل مجتمع. كما تاثر ذلك التطور أحيانا بالصراعات مع القوى الخارجية اما بقصد السيطرة عليها لاستغلالها او التخلص من تلك السيطرة ، وذلك الاستغلال تبعا لطبيعة القوى السائدة في تلك المجتمعات ومصالحها .

ولكن مفهوم المجتمعات الاصطناعية يعبر هنا عن نمط من المجتمع البشري سمته الاساسية هي التكوين الاستيطاني اي هجرة السكان من البلاد الاوروبية سواء كانت هذه الهجرة فردية ام جماعية اختيارية ام اجبارية لانها في الواقع العملي ادت الى تغيير موطنهم الاصلي وموقعهم الاجتماعي فيه واستقرارهم بشكل دائم في موطن جديد غريب عليهم جغرافيا وديموغرافيا وحضاريا وفي وقت كانت فيه شعوب أقاليم الاستيطان قد استقرت منذ وقت طويل واقامت في اوطانها نظما اجتماعية وحضارات خاصة بها ، الا ان ذلك لا يقودنا الى الاستنتاج باعتبار ان جميع حالات الهجرة تؤدي بالضرورة الى قيام كيانات استيطانية استعمارية .

فهناك شروط معينةمادية وروحية ينبغي توفرهالجماعة المستوطنين كي تتحول الى كيان اجتماعي ومن ثم سياسي خاص بها يميزها عن مجتمع الوطنيين الاصلي ، ومن بين اهم شروط الالية الداخلية لهذا التحول هو عدم اندماج المستوطنين في المجتمع الاصلي وبقاءهم في عزلة عنه واستمرار انغلاقهم على انفسهم الامر الذي يؤدي بالضرورة الى حتمية تطورهم الاجتماعي المنفصل المتميز والمتمايز عن المجتمع الاصلي .

وقد أثبتت كافة التجارب الاستيطانية الناجحة ان عملية خلق شروط هذا الوجود المفصل وتطوره قد تطلبت بالمقابل عملية تقليص لشروط وجود المجتمع الاصلي واعاقة تطوره وصولا الى انهاء ذلك الوجود .

ومن هنا كانت جميع حالات الاستيطان الاستعمارية الاولى الناجحة ابادية للسكان الوطنيين كما هو الحال بالنسبة للهنود الحمر في امريكا الشمالية والقبائل التي كانت تقطن استراليا وكندا واحلالية للمستوطنين ، والن يدهشنا في شيء نحن الذين عشنا تحت عسف سياسة الانتداب البريطاني وجيوشه ان تلك الابادة قد جرت ليس تحت سمع وبصر وحراسة الجيوش الاستعمارية البريطانية وحسب بل وبتحريض قننته اعلى الهيئات التشريعية البريطانية انذاك .

وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد اصدرت الجمعية التشريعية في انكلترا عام ١٧٠٣ قانونا بدفع مكافاة مالية قدرها ٤٠ جنيها استرلينيا عن كل جلدة راس مسلوخة مع شعرها لهندي احمر وعن كل أسير هندي احمر .

وعلاوة على ابادة شعوب اقاليم الاستيطان فقد تطلبت عملية اصطناع مجتمعات استيطانية استعمارية نقل عشرات الملايين من الافارقة الى اقاليم الاستيطان خارج افريقيا لاستغلال قوة عملهم اضافة الى عشرات الملايين الاخرين ممن هلكوا اثناء عملية النقل . فقد قدر ما تم نقله من الافارقة الى الاقاليم خارج اوروبا في قرن واحد فقط وعلى شكل عبيد باربعين مليون انسان (٤٠ مليون) باستثناء الذين هلكوا منهم ، ولهذا يقدر عدد الاجمالي المستنزف من سكان افريقيا بين ٨٠ الى ١٠٠ مليون انسان .

بهذه الطريقة اصطنع الاوربيون الاستعماريون مجتمعاتهم الاستيطانية ليحضروا الشعوب الاخرى اسما بعد ابادتها فعلا .

ومن جهة اخرى يركز بعض الدارسين لظواهر الهجرة الاوروبية الاستيطانية على مسالتي الطرد او الجذب في تلك الظواهر وخاصة على الدوافع الاقتصادية او الفكرية او السياسية التي حملت المستوطنين على مغادرة اوطانهم الاصلية ، من جهة اخرى ، وعلى عناصر الترغيب التي اجتذبتهم لمواطن الاستيطان الجديدة ، سواء كانت دينية او اقتصادية او فلسفية .

ومع الاقرار بالاهمية المعرفية لهاتين المسالتين الا انه من وجهة نظر ومصلحة مجتمع الوطنيين الاصلي فان النتيجة العملية واحدة بالنسبة اليه تتمثل في حتمية تصفيته اذا ما استطاع المستوطنون ذلك . ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء اذا كان المهاجر المستوطن في بلاده الاصلية ميسورا او معدما عاملا او برجوازيا لان ما يقرر شكل علاقته بمجتمع

الوطنيين في ارض الاستيطان ليس وضعه الاقتصادي والاجتماعي السابق على هجرته بل وضعه الجديد الذي يتحدد على ضوء طريقة تفاعل الجماعة الاستيطانية التي ينتمي اليها مع مجتمع الوطنيين .

٣ ـ وحدة المصالح وطريقة تحقيقها : اذا كانت مصلحة الدول الاستعمارية قد تمثلت في السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الاقاليم المستعمرة مع الابقاء على مكانها لاستغلال قوة عملهم في حالات السيطرة الكلاسيكية الامر الذي جعل تلك السيطرة تاخذ طابعا مؤقتا ، فان مصلحة المستوطنين الاستعماريين قد تطلبت الاستحواذ على ارض الاقليم المستوطن دون سكانه لجعل تلك السيطرة تاخذ طابعا مستديما .

ومن هنا فان الصراع من اجل الاستحواذ على ارض الاقليم المعني والتثبت عليها يعتبر موضوعا جوهريا ومقياسا لنجاح او فشل المستوطنين الاستعماريين في السيطرة على ذلك الاقليم .

وفي حين شكل تدفق المهاجرين الى الاقاليم المستوطنة شرطا ديموغرافيا لنشوء مجتمع المستوطنين وزيادة قدرته في حسم الصراع مع مجتمع الوطنيين فان تجريد هؤلاء الوطنيين من اراضيهم وزيادة تقليص تواجدهم على تلك الارض قد شكل شرطا ماديا اساسيا آخر في وجود مجتمع المستوطنين .

وهكذا فالصراع على الارض هنا لا يجري من أجل استخدامها كوسيلة انتاج او كسلعة تخضع لحق التملك البرجوازي ، بل كوطن لاقامة مجتمع اصطناعي خاص منفصل عليها .

كما ان المطلوب تغييبهم عن هذه الارض لا ينتمون الى فئة اجتماعية معينة من فئات المجتمع الاصلي بل جميعها دون استثناء .

ومن هذه الزاوية يمكن تفسير الاجـراءات القانونية والتنظيمية الادارية التي اعتمدتها الدول الاستعمارية ودعمتها بوليسيا وعسكريا من اجل مصادرة اراضي الوطنيين ونقلها الى المستوطنين في مختلف حالات الاستيطان . وكذلك تشجيع تلك الدول للمؤسسات والشركات الاستيطانية ومنظماتها الارهابية في اعمالها للسيطرة على الاراضي وابادة السكان الاصليين بحيث شكلت هذه المؤسسات والشركات دولة داخل ادارة الدولة الاستعمارية لاقليم الاستيطان . ومن اجل تحقيق مهمتي الاستحواذ على الارض والتخلص من السكان الاصليين لجأ المستوطنون الاستعماريون في كل حالات الاستيطان الى اكثر اساليب العنف قساوة ووحشية منذ ان وطئت اقدامهم ارض الاستيطان اضافة الى عنف وقساوة الجيوش الاستعمارية التي عمل المستوطنون في كنفها وتحت حراستها كل ما يناسب مصالحهم قبل تحقيق سيطرتهم المباشرة اداريا على الاقاليم المستوطنة .

٤ ــ وحدة الفكر الاستيطاني :ــ نظرا لكون الاستعمار الاستيطاني جزءا من عملية توسع وهيمنة الدول الاوروبية في مرحلة من تطور نظامها الاجتماعي الاقتصادي الراسمالي لذلك نلاحظ بالملموس ان مجموع الفكر الاستيطاني جاء تعبيرا حقيقيا عن مصلحة الطبقة السائدة والقائدة في اوروبا الراسمالية وتبريرا لنشاطها الاستعماري فيما وراء البحار بقصد اقناع سكان اوروبا اساسا للانخراط في ذلك النشاط .

ويمكن ملاحظة ان جميع المقولات والمفاهيم التي سيقت لتسويغ وتبرير هذه العملية الاستيطانية او تلك ، كانت متشابهة ومن بين ابرز هذه المفاهيم والمقولات ما يلي :

ا ــ الرسالة الدينية : ومفادها ان النشاط الاستيطاني يهدف الى تحقيق رسالة الهية من اجل ادخال الشعوب الوثنية في دين الله ، حيث كان المبشرون المسيحون ورجال الدين في طليعة الجيوش الاستعمارية المحتلة وقادة الحركات الرواد الاوائل الذين ذهبوا بقصد الاستيطان ،

كما استخدم مفهوم **الشعب المختار** من قبل الفكر الاستيطاني قبل ان تستخدمه الحركة الصهيونية بكثير ، حيث وصفت الشعوب الاوروبية المسيحية بأنها مختارة من قبل الله لنشر دينه وخاصة في المناطق المكتشفة حديثا في الأمريكيتين ، وقد كان رجال الكنيسة الكاثوليكية روادا في هذا المجال وخاصة الاسبان والبرتغاليين منهم .

ب ـ الفكر العنصري : ومفاده أن هنالك تدرجا في التطور البيولوجي للشعوب والامم وان الاوروبيين يقفون في اعلى درجات هذا السلم ولذلك فمن حقهم بل ومن واجبهم السيطرة على الشعوب الاخرى التي اقل منهم بدرجات وخاصة في بلدان ما وراء البحار . وقد ترتب على نشر هذه الافكار تبرير عملية التمييز والفصل العنصري المعبر عنها بضرورة عدم الاندماج بحجة المحافظة على النقاء العنصري الاوروبي ورقيه .

ج ـ مفهوم الرسالة الحضارية : ومفادها ان هنالك شعوبا ارقى من غيرها حضاريا ولذلك فان التاريخ قد اناط بها رسالة تحضير الشعوب الاخرى التي هي أقل منها وما زالت تعيش في طور الهمجية أو في طور ما قبل الحضارة كما ادعوا .

د ـ مفهوم التعمير : ومفاده ان الاراضي التي تقطنها الشعوب المتخلفة هي خراب وغير مثمرة وبالتالي مفيدة للجنس البشري المتحضر ، ولذلك يقع على عاتق الشعوب الاكثر تطورا وتحضرا (والمعنى هنا الشعوب الاوروبية) مسؤولية تعمير تلك الارض واستخدامها لصالح الجنس البشري ومن هنا جاءت تسمية المستوطنين الاوروبيين ب (المعمرين) وخاصة في الجزائر .

هـ ـ مفهوم الفراغ : ومفادها ان البلدان خارج أوروبا هي فارغة ولا بد من ملء الفراغ فيها . حيث لم يقصد به بشريا بل حضاريا . ومفهوم الفراغ في علم السياسة هو استعماري بالاصل ، وما زالت تستخدمه بعض الدول كحجة للاحتلال والسيطرة ومثال على ذلك

الشعار الصهيوني المعروف « ارض بلا شعب لشعب بلا ارض » وكذلك مبدأ ايزنهور عـام ١٩٥٧ ، الذي أعلن بقصد ملء الفراغ في الشـرق الاوسط الذي نجم حسب ادعائه عن خروج بريطانيا وفرنسا من تلك المنطقة .

و ــ وقد اضافت الصهيونية الى ترسانة المفاهيم الاستيطانية الاستعمارية مفهوما جديدا في شكله وقديما في جوهره وهو مفهوم معادة السامية « اللاسامية » الذي جوهره تبرير الانغلاق وادامة عزلة المستوطنين سواء قبل الهجرة او بعد تحقيقها .

خصائص المجتمعات الاستيطانية قبل تحويلها الى مجتمعات عادية

اذا كنا قد لاحظنا ثلاثة نماذج اساسية من حالات الاستعمار الاستيطاني اولها الذي نجح في تحويل مجتمعاته الى الطور العادي والثاني الذي فشل نهائيا واندثر والثالث الذي ما زال يراوح مكانه بين الفشل والنجاح ، فاننا نستطيع على ضوء تجربة تلك النماذج تلمس ثلاثة عوامل رئيسية وقفت وراء ذلك النجاح او الفشل او المراوحة بينهما . حيث تكمن هذه العوامل في :

أ ــ القدرة او عدمها على تغييب المجتمع الاصلي الذي يشكل الطرف النقيض الاساسي لجماعة المستوطنين .

ب ــ وجود او عدم وجود محيط اقليمي منازع للكيانات الاستيطانية بحكم المصلحة المادية او الروابط الروحيـة مع المجتمع الاصلي لاقليم الاستيطان .

ج ــ وجود اطار دولي داعم او معارض للكيانات الاستيطانية طبقا للمصلحة ايضا .

وما دام النموذجان الاول والثاني قد انحسم امرهما فاننا ما زلنا نواجه النموذج الثالث الذي يفرض نفسه علينا بحكم الواقع ويستدعينا لمرفته والنفاذ لجزيئاته الداخلية وارتباطاته الخارجية لما لهذه المعرفة من اثر على ممارستنا العملية في حقله .

ان كون الكيانات الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب افريقيا وفلسطين في حالة صراع دائم ومستمر مع السكان الاصليين في هذين القطرين ومع الوسط الاقليمي لكليهما هذا من جهة ولكونهما غير قادرتين على مواصلة ذلك الصراع بمفردهما ودون عون القوى الاستعمارية التي اوجدتهما كأداة لفرض هيمنتها على ذلك الوسط من الجهة الاخرى فانهما سيبقيان يحتفظان بخصائصهما الاستيطانية ولن يستطيعا التخلص من هذه الخصائص الا بعد حسم امرهما لصالح النجاح او الفشل .

فاستمرار الصراع وتامين متطلباته يحول بالضرورة دون وصول هذه الدول الى طورها العادي وبالتالي يوطد خصائصها الاستيطانية ويعمقها ولهذا فان معرفة هذه الخصائص سواء فيما يتعلق ببنية نظمها الداخلية او بارتباطاتها الخارجية تتمتع بأهمية خاصة ، وذلك لانها تتيح فهم آلية تجددها الذاتي من ناحية ومواصلة تحقيق مصالح القوى الداعمة لها من ناحية اخرى .

وتنبع هذه الخصائص من الطبيعة الجوهرية المميزة للمجتمعات الاستيطانية المتمثلة في ضرورة تصفية المجتمع الاصلي وما يتطلبه ذلك من حتمية تدفق المهاجرين المستمر واستلاب المزيد من الاراضي . فاستمرار هذه العملية يشكل القاعدة المادية للتناقض الاساسي بين الجماعة الاستيطانية والسكان الاصليين . ذلك التناقض الذي يؤثر بدوره على بنية ووظيفة مختلف اطراف الصراع ويطبعها بطابعه المميز كما يشكل المحدد الرئيسي لمستقبل التحولات المرتبطة بهذه الانظمة وامكانية انتقالها الى طور المجتمعات العادية او فشلها .

ونظرا لضيق الوقت سنتعرض هنا بايجاز لخصائص كل من البنية الاجتماعية الداخليـة والارتباطات الخارجية لنظامي جنوب افريقيـا والكيان الصهيوني .

اولا : خصائص البنية الداخلية للانظمة السياسية الاستيطانية :

١ ـ خصائص النظام السياسي :

يتميز النظام السياسي للدول الاستيطانية بالازدواجية . فهو مـن ناحية اولى ينطوي على علاقات ديموقراطية ليبرالية في محيط المستوطنين ومن ناحية ثانية ينطوي على علاقات استعماريـة تجـاه اصحاب البلاد الاصليين الذين بقوا تحت سيطرته .

واذا كانت هذه الازدواجية السياسية تعبر في حقيقة الامر عـن مصلحة المستوطنين الاقتصادية بحيث تهدف الى استغلال الوطنيين كأيدي عاملة رخيصة فان هـذه السياسة تجد تبريرهـا الفكري في الايديولوجية العنصرية وما تعززه من قيم العزل والتفرقه والتميز وذلك بجعل السكان الاصليين اما مواطنين من الدرجة الثانيـة او غرباء في بلادهـم .

اما فيما يتعلق باعتماد النظام السياسي الليبرالي فانه شكلي للغاية ومجرد تعدد كمي في القوى والمؤسـسات السياسية ذات المنشأ غـير الديموقراطي لان مصالح ورغبات السكان الاصليين الذين كانوا اغلبية في بداية الامر لم توضع مطلقا في الاعتبار اثناء الاقتراع . ولم يحدث يوما استفتاء او تقصي للرغبات او اي اجراء ديموقراطي اخر سواء مـن الدولـة المستعمرة او منظمة دولية لمعرفـة رغبات السكان الاصليين واعطائهم فرصة لتقرير مصيرهم بانفسهم . وكل ما هنالك ان الجماعات الاستيطانية بشكل عام قد اعتمدت على دعاوى مثل الحقوق (التاريخية ـ الدينية ـ الحضارية ـ العنصرية) .

وان مثل هـــذه الدعاوى لا يمكن ان تكون بديلا ديموقراطيـــا عن صناديق الاقتراع من وجهة ليبرالية على الاقل . ومن المثير للتساؤل ان غياب الديموقراطية الحقة في هذه الانظمة لا ينحصر في ماضيها وحسب بل ينطبق على حاضرها ايضا حيث يعامل السكان الوطنيين كغربـاء ويحرمون من ابسط الحقوق الانسانية ويلاحظ ان التوجهات العنصرية واللا علمانية والقمعية تزداد تأكيدا وعمقا مع الزمن نتيجة لتصميم الجماعة الاستيطانية المسيطرة على الاحتفاظ بامتيازاتها ونفوذها لدرجة يصبح معها التمييز والقمع جزءا لا يتجزأ من طبيعة هذه الانظمة ، حيث ان ظاهرة العنصرية لا تبقى على مستوى فردي بل تاخذ شكلا مؤسسا مقننا وتصبح جزءا من الثقافة الرسمية يتشربها الطفل خلال تنشئته الاجتماعية بدءا من الاسرة والمدرسة وباقي عناصر البيئة الاجتماعية كالاحزاب السياسية وإنتهاء بالدولة .

٢ ــ خصائص النظام الاقتصادي :

يتميز النظام الاقتصادي لهذه الدول بالخصائص التالية :

أ ــ ظاهرة الثنائية الاقتصادية . وتعني تعايش نمطين مختلفين من انماط النظم الاقتصادية المتقدمة منها والمختلفة معا وفي نفس الوقت .

فنظرا لتفوق اقتصـــاد المستوطنين باعتباره امتـــدادا للاقتصـــاد الراسمالي المتطور من النواحي المالية والتكنولوجية على اقتصاد الوطنيين المتخلف الذي يعتمد على اساليب وعلاقات انتاج ما قبل الراسمالية ؛ لهذا فقد تعرقلت عملية النشــوء والتطور ســواء للاقتصاد او للفئات الاجتماعية المرتبطة به من السكان الاصليين .

ولا يتعلق الامر هنا بعمليات استلاب الاراضي والسيطرة عليها فقط بل باعتماد سياسة « العمل الابيض فقط » في جنوب افريقيا و « العمل اليهودي فقط » في فلسطين وهذا يعني ان المستوطنين لم يستحوذوا على

ملكية الارض فقط بل وعلى العمل فيها ايضا ، حيث جرى طرد الفلاحين العاملين فيها توارثا منذ الاف السنين . وبهذا حرموا حتى من مجرد التحول الى عمال في الاقتصاد الاستيطاني سواء في الزراعة ام الصناعة .

وهكذا فان تطور الاقتصاد الاستيطاني لم يعق نشوء طبقة برجوازية وحسب بل وبرولتيارية ايضا بين صفوف اصحاب البلاد الاصليين .

واذا كان الاقتصاد في جنوب افريقيا بعد اكتشاف الماس والذهب فيها قد تطلب ضرورة عمل الشعب الافريقي في المناجم بصفة خاصة محولا اياه الى برولتيارية ملحقة بطبقة « السادة البيض » فان ذلك قد جرى وما زال يجري ضمن سياسة العزل والتفرقة والاستثمار حيث انهم آخر من يعينوا واول من يفصلوا . وما تشغيلهم الا نتيجة للحاجة الماسة لقوة عملهم . اما بالنسبة للصهاينة في فلسطين فقد اضطروا للالتحاق بهذا الاتجاه بعد عدوانهم على الدول العربية في يونيو عام ١٩٦٧ ، واحتلالهم لأراض شاسعة جديدة حيث ارغموا بحكم حاجتهم الى تشغيل اليد العاملة العربية . وهكذا بفضل وضعهم المتميز يتمتع المستوطنون في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة بمستوى المعيشة الاوروبية ويعملون في اطار اقتصادي حديث ومعقد بينما الشعبين الفلسطيني والافريقي يعيشون على هامشي الاقتصاد الاوروبي السائد في اطار اقتصاد متخلف ومتاخر وكان هذه الثنائية هي امتداد للثنائية السائدة في النظام الراسمالي عامة حيث هنالك في اطاره البلدان المتطوره والبلدان المتخلفة مع وجود سمات معينة في حالة الاستيطان حيث يتم ذلك ضمن نظام اكثر قسوة وقمعا لابسط المظاهر الانسانية .

ب ـ ظاهرة التبعية الاقتصادية الحتمية للنظام الراسمالي العالمي .

ان انفصال دولة المستوطنين الاداري لم يغير من طبيعة الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الدولة الام فمسألة التبعية هنا التي تواجه (اسرائيل) وجنوب افريقيا ليست من النوع التي ترتبط فيه بعض البلدان المتخلفة اقتصاديا بالامبريالية نتيجة لسيادة طبقات اجتماعية معينة ذات مصلحة

مادية في هذه التبعية التي ستزول حتما بزوال سيادة هذه الطبقات ذات المصالح المتعارضة مع مصالح شعوبها بدليل ان كثيرا من هذه البلدان استطاع التخلص من علاقة التبعية تلك وانجاز مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي في حين ان النظامين المذكورين مهما بذلا من جهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فان ذلك يتم حتما في اطار التبعية المطلقة للنظام الراسمالي لانه يتم ضمن هذا النظام وليس خارجه فاي خروج من دائرة هذا النظام تعني بالضرورة انتهاء الطبيعة الاستيطانية لهذه النظم شكلا ومضمونا بما يعني ذلك من تغيير في بنية المجتمع ككل وفي طبيعة علاقاته بالسكان الاصليين .

ان رسما بيانيا لتطور اقتصاد هذين النظامين يوضح بشكل قاطع الزيادة المستمرة في تعميق تلك التبعية وليس في انفكاكها حيث يبرز هنا بشكل خاص دور الشركات المتعددة الجنسيات . هذا كما يلاحظ ان كلا من النظامين شأنهما كمثل الدول الاستيطانية الاخرى السابقة لهما قد التزمت في برامجها التنموية بأساليب وقيم النظام الراسمالي باعتبارها امتدادا له بطرق اكثر عنفا وقسوة لدرجة حملت معها كاتب مادة « العلاقات العنصرية » في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الى القول : « ان عهد العلاقات العنصرية انما بدأ في التبلور والوضوح مع توسع الدول الاوروبية الكبرى فيما وراء البحار منذ القرن التاسع عشر فصاعدا » . كما يشير الى أن الصهيونية السياسية واراء المصلحين المسيحيين بدات تزدهر هي الاخرى في ذلك الوقت بحيث ان العقائد والاساطير التي رافقتها كانت مجرد رموز للامبريالية والعنصرية العالمية اللتين اكتمل نموهما في أواخر القرن التاسع عشر . هذا ويؤكد مؤلف مادة « الاجناس » في الموسوعة البريطانية الجديدة انه « ليس من المصادفة ان تزدهر العنصرية في الموجة الكبرى الثانية من التوسع الاوروبي الاستعماري والتزاحم على أفريقيا ..... ان الايديولوجية الاستعمارية غالبا ما كانت تتجلى بلغة عنصرية » .

ومعنى هذا بوضوح ان العنصرية قد ازدهرت اساسا مع ازدهار الراسمالية خلال مرحلة توسعها الاستيطاني وان هذه العنصرية قد استمدت اسسها من المصالح الاقتصادية للمستوطنين اكثر من الاعتبارات الايديولوجية وبمعنى اكثر دقة ان النظم والعلاقات العنصرية التي سادت وما زالت سائدة على اساس اللون او الدين انما جرى اعتمادها اصلا من قبل المستوطنين لتدعيم نمط الانتاج الراسمالي في ظل ظروف النظامين اكثر منه لحماية مصالح العناصر الاستيطانية في حد ذاتها على الرغم من ان هذه المصالح العنصرية للمستوطنين تتوافق مع المصالح الراسمالية في النظامين وهذا هو سر الدعم اللا محدود من قبل الدول الراسمالية الكبرى لهذين النظامين .

اما فيما يتعلق بنموذج التنمية الاقتصادية التي اتبعته هذه النظم فانه يقوم على مبدأ » الاستزراع الاقتصادي « حيث يتم نقل حجم سكاني بكل اعداده وراسماله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثله من مكان الى آخر بمعنى نزع مكونات اقتصاد من مكان واعادة تركيبها في مكان آخر على حد تعبير بعض الباحثين .

ج ـ ظاهرة عسكرة الاقتصاد : ـ ان اعتماد نظم ومفاهيم اقتصاد الحرب في هذه النظم ينبع اساسا من حالة الحرب المستمرة بينها وبين السكان الاصليين والوسط الاقليمي المحيط لتثبيت وجودها عن طريق فرض الامر الواقع بالقوة وتحقيق اهدافها في استمرار التوسع الاقليمي. لتثبيت الوجود الاستيطاني وتوفير الأمن له خلال مراحله المختلفة قد تتطلب تحقيق شرطين ذاتيين اساسيين :

اولهما : خلق جيش استيطاني متقدم كماً ونوعا ومسلح باحدث اساليب وادوات التقدم الفني والتكنولوجي وتفصله عن جيوش الدول المحيطة فجوة تكنولوجية وتنظيمية واسعة بحيث يكون قادرا على فرض وجود دولة المستوطنين وتحقيق أهدافها في التوسع .

وثانيهما : خلق اقتصاد استيطاني يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي وقادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة للمستوطنين .

ان الالتزام بمنهج « إقتصاد الحرب » و « عسكرة المجتمع كله » تعبير عن حقيقة الدولة الاستيطانية الجوهرية المتمثلة في بناء مجتمع المستوطنين الاصطناعي بالقوة والاغتصاب ، ومن ثم حتمية تحويل هذا البناء الى قلعة مسلحة في وجه السكان الاصليين ومن يساندهم . فاعتماد سياسة القوة والحرب لا ترتبط بدوائر معينة في مجتمع المستوطنين او بفئات متطرفة من بينهم كما يتوهم البعض بحيث يمكن تغيير تلك السياسة بتغيير هذه الدوائر والفئات بل هي موقف كلي ينبع من طبيعة الوجود الاستيطاني ذاته ويعبر عن جوهره وشروط استمراره .

٣ ـ خصائص البنيان الاجتماعي :

تتميز بنية المجتمعات الاستيطانية ببعض السمات الجوهرية النابعة من ظروف نشأتها وتطورها . ومن بين أهم تلك الخصائص ما يلي :

ا ـ اولوية التمايز الاستيطاني على التمايز الطبقي . يكاد يتفق معظم علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد على وجود صلة وثيقة بين بنيات المجتمعات الطبقية في اية مرحلة من تطورها ووضعها الاقتصادي في تلك المرحلة .

واذا كانت هنالك ثمة خلافات فيما بينهم بهذا الصدد فانها تدور في غالب الاحيان حول درجة تأثير تلك الاوضاع على كيفية نشوء وتبلور تمايز مصالح واوضاع تلك الطبقات وطبيعة العلاقات التي تنشأ بينها وعملية التغييرات التي تطرأ عليها ، ويسود اجماع على ان البنيات الطبقية للمجتمعات العادية قد تبلورت عبر مسيرة طويلة من التطور التاريخي شهدت خلالها سلسلة من التغيرات المتعاقبة بفعل تناقضاتها

الخاصة بها والنابعة من اسلوب معيشتها ، بحيث تشكل اطراف التناقض الاساسي على الدوام من داخل هذه المجتمعات بين من يملكون وسائل انتاج الخيرات المادية وتوابعها وبين من لا يملكون هذه الوسائل .

ولكن رغم وجود حالة الانشطار الداخلي لكل مجتمع على حدة الا ان ضرورة استمرار وجود هذه المجتمعات قد تطلب نشوء علاقة حتمية لا غنى عنها بين طرفي التناقض الاساسي كشرط لقيام واستمرار الوحدة الاجتماعية من جهة ولحاجة كل منهما للاخر ضمن تلك الوحدة من جهة اخرى لان وجود كل منهما يشترط وجود الاخر على الرغم من حالة التناقض القائمة بينهما طبقا لقانون وحدة وصراع المتناقضات ، ومع ان الصراعات الاجتماعية المتعاقبة داخل المجتمعات العادية قد تاثرت او قل انبثقت من ارضية التناقض الاساسي الداخلي الا ان نتائج التغيرات التي حدثت او ما زالت منتظرة الحدوث لا تمس او لا تنفي الوجود الفيزيائي للبشر المتواجدين في اطراف التناقضات الاجتماعيـــة المختلفة بل علاقاتهم وما يترتب عليها من اوضاع اجتماعية متباينة اي ان هدف الصراعات الاجتماعية هو نفي علاقات قديمة واستبدالها بعلاقات جديدة افضل منها .

وهكذا نرى أن البنيان الطبقي في المجتمعات العادية يتميز بالوضوح بين طبقات المجتمعات العادية قد شكلت الاساس المادي لعملية استقطاب القوى الاجتماعية وصراعها السياسي عبر التاريخ وان كانت تبرز احيانا التناقضات الخارجية لتاخذ دور التناقض الرئيسي الا ان ذلك يكون لفترة زمنية محددة ومؤقتة لا تلبث الامور ان تعود الى مجراها الطبيعي حيث تحتل التناقضات الداخلية مركز الصدارة .

وهكذا نرى ان البنيان الطبقي في المجتمعات العادية يتميز بالوضوح مما يساهم في خلق امكانية نشوء وعي طبقي يؤثر بدوره على مجرى عملية التغير الاجتماعي نحو ازالة الطبقات الاجتماعية مستقبلا واقامـــة مجتمعات لا طبقية .

اما فيما يتعلق بالمجتمعات الاستيطانية فاننا هنا ازاء وضع غير عادي حيث يفتقر فيه المستوطنون ليس الى الرابطة التاريخية بأرض الاستيطان وبسكانها وحسب بل وببعضهم البعض . فليس هنالك ما يجمعهم في حقيقة الامر سوى مصلحتهم المادية المشتركة في السيطرة على الاقليم الجديد واستلاب أرض سكانه الاصليين وتغييبهم قسرا بالابادة الجسدية او التهجير او ابقائهم مؤقتا في معازل جغرافية الى ان يحين وقت الخلاص منهم بالطرق المناسبة .

فالمستوطنون في هذه الحالة ليسوا مهاجرين غرباء فقط او ذوي دين او لون أو عرق معين . فلو اقتصر الامر على وجود احد هذه الصفات أو مجموعها لديهم ثم اندمجوا عند وصولهم كأفراد في حياة المجتمع الاصلي وتفاعلوا معه ضمن عملية الانتاج القائمة على نظام التملك السائد وما يرتبط به من بنى فوقية وتحتية لتغيرت النتائج الاجتماعية السياسية لهذا التفاعل تماما . لانه في مثل هذه الحالة سيكون التمايز الاجتماعي هنا ، كما هو عليه الحال في المجتمعات العادية الا ان المستوطنين انشأوا مجتمعا قائما بذاته منغلقا على نفسه ، متميزا عن مجتمع السكان الاصليين ومتعارضا معه في المصالح والاهداف بحيث أن عملهم على خلق شروط وجود مجتمعهم وتطوره قد مر بالضرورة من خلال انهاء شروط وجود المجتمع الاصلي ماديا وروحيا . وهذا يعني انه مع بداية علاقة المستوطنين بالارض الجديدة بدأت نهاية علاقة السكان الاصليين بها ، اي ان التطور المادي والروحي لمجتمع المستوطنين المتميز اشترط بالضرورة اضمحلال المجتمع الاصلي او تقلصه في أحسن الاحوال . كما أن قدرة المجتمع الاصلي على البقاء فوق ارضه والصمود قد اعاقت تطور مجتمع المستوطنين وفي حالات معينة افشلت وجوده .

اذن فمصلحة المستوطنين في الوجود والتطور الاجتماعي المنفصل عن مجتمع الوطنيين هي القاعدة الاساسية التي انبثق منها تمايز هذين المجتمعين النقيضين وما ترتب على ذلك التمايز من استقطاب لقواهما

المتصارعة . فالمستوطنون يخوضون الصراع ليس من اجل تغيير علاقة معينة مع السكان الاصليين بل من أجل انهاء وجود هؤلاء السكان المادي والروحي .

ومن باب المفارقة نقول ان الصراع هنا لا يجري بين نقيضين داخل مجتمع واحد كما هو الحال في المجتمعات العادية بل يجري بين مجتمعين لكل منهما وحدته الخاصة اي جوهره وشكله ودرجة تطوره والذي يتميز عن الثاني بحيث ينفيه وينقضه ولا مجال للتعايش بينهما . لذلك فالتناقض الاساسي هنا تناقض خارجي وليس داخلي بالنسبة لكل منهما الامر الذي يتمخض عنه بالضرورة ـ بحكم مصلحة المستوطنين في الوجود المنفصل المتميز ـ اولوية التمايز الاستيطاني على التمايز الطبقي داخل مجتمع المستوطنين وما يتبع ذلك بالضرورة من اولوية الاستقطاب الاجتماعي الاستيطاني على الاستقطاب الاجتماعي الطبقي نظرا لغلبة المصلحة الاستيطانية على المصلحة الطبقية . ولا يعني هذا ان كل المستوطنين في نفس المستوى من المعيشة او في نفس الدرجة من الاستحواذ على وسائل الانتاج أو انهم يملكون بالتساوي نفس المقدار من الخيرات المادية . الا انه طالما بقي السكان الاصليين أو جزء منهم في وطنهم . وطالما بقي الوسط الاقليمي يرفض الاقرار بشرعية الوجود الاستيطاني طالما ستبقى جميع انواع التمايزات والاختلافات في الاوضاع الاجتماعية داخل مجتمع المستوطنين من النوع الهامشي أي الثانوي لان تناقضهم الاساسي وما يرتبط به من صراعات سيبقى موجه ضد هؤلاء السكان ومحيطهم الاقليمي .

ب ـ أولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي : يرى كثير من الباحثين ان تفكير المستوطنين ووعيهم لمصالحهم لا يتحدد بناء على أوضاعهم او مكانتهم الاجتماعية قبل الهجرة بل على اساس واقعهم الجديد ومصلحتهم المشتركة في القضاء على مجتمع السكان الاصليين . وحيث ان هذا الواقع نشأ وتطور بشكل منفصل ومتميز ، لهذا فاننا

نلاحظ ان جل وعيهم الاجتماعي قد انصرف لتبرير هذا الواقع وتكريسه اعتمادا على أفكار ومفاهيم تمجد التمييز العنصري والتفوق العنصري للرجل الابيض وتنادي باستخدام القوة والعنف لفرض السيطرة على اقاليم الاستيطان واستئصال سكانها الاصليين تحت حجج واهية كالرسالة الحضارية أو التاريخية للرجل الابيض او العودة لارض الميعاد .... الخ .

فهذا النمط من التفكير والوعي يعكس المصلحة في الوجود الاستيطاني قبل ان يعكس المصلحة في الوجود الفئوي أو الطبقي للمستوطنين حيث تتطابق هنا اولوية الوعي الاستيطاني مع اولوية التمايز والاستقطاب الاستيطاني في مجتمع المستوطنين على التمايز والوعي الطبقيين .

ويمكن تدعيم مقولة « أولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي » بحقائق مستقاة من الاوضاع الاجتماعية والسياسية وحالات استطلاع الراي العام ومن عمليات الانتخابات المتعاقبة في الكيانات الاستيطانية التي تدل على ان المستوطنين يسيرون باستمرار نحو اتجاهات اكثر عنفا وعداء وعنصرية للوطنيين . وان الاعتقاد بامكانية حدوث صراعات طبقية داخل المجتمعات الاستيطانية بحيث تؤدي في النتيجة الى حلول عادلة لمشكلات الشعب الافريقي والفلسطيني هو نوع من الوهم ليس الا . فهذه المشكلات لن تحل الا عن طريق استمرار الصراع وتعميقه وتفاقمه الى أن يحدث تغيير لموازين القوى ضد هـذه الكيانات الاستيطانية حيث ستفرض الحلول العادلة عليها فرضا واقعيا وليس استجداء وهميا . فجميع الشواهد المتاحة في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا توحي بعدم امكانية حدوث تفاعلات أو صراعات اجتماعية « طبقية » بمعنى عدم امكانية تحالف العمال المستوطنين مع الفئات العمالية من الشعبين الفلسطيني والافريقي ضد أصحاب الاعمال المستوطنين طبقا لمقولة وحدة الطبقة العاملة ضد من يمارس استغلالها . ويلاحظ ان الفئات المسحوقة من المستوطنين تتضامن مع أكثر الاحزاب والعناصر شوفينية وعنصرية في المؤسسة الحاكمة ..

فمثلا نجد في الكيان الصهيوني ان مؤيدي حزب حيروت الفاشي هم من المستوطنين المهاجرين الذين اتو من آسيا وافريقيا والمعروفين بفقرهم نسبيا .

ج ـ ظاهرة التعددية الاثنية : من بين السمات الخاصة بالمجتمعات الاستيطانية انها تتكون من خليط متنوع الاصول الاثنية والثقافية والحضارية والجغرافية بحيث تصبح العناصر المكونة لهذه المجتمعات غير متناسبة بل واحيانا متناقضة وان كانت هذه الفئة من التناقضات تحتل مرتبة ثانوية في ظل سيادة التناقض الاساسي مع الشعوب الاصلية . ومما هو جدير بالملاحظة هنا ان التمايز الاثني يبرز على حساب اختفاء او ضعف التمايز الطبقي حيث تبدو الجماعات الاثنية كبديل جزئي عن الطبقات الاجتماعية .

ففي حالة جنوب افريقيا مثلا نجد التناقض الاثني متبلورا بصفة اساسية بين العناصر الهولندية الاصل (القومية الافريكانية) من جهة والعناصر البريطانية الاصل من الجهة الاخرى .

اما التناقض الاثني في الكيان الصهيوني فتبلور اساسا بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين حيث نجد حاخام منفصل لكل منهما ومجلس مستقل لكل طائفة الى جانب الشكل الموسع للاسرة اليهودية الشرقية في مقابلة الاسرة الضيقة جدا بين اليهود الغربيين اضافة الى وجود الاختلاف في العادات والتقاليد ومناطق السكن حتى في مستوى التعليم والمراتب السياسية والاجتماعية .

وكذلك الامر في جنوب افريقيا حيث توجد كنائس منفصلة للعناصر الهولندية واخرى للعناصر البريطانية اضافة لامتداد نفس الظاهرة الى مجال الصحف والمدارس واللغات ومناطق السكن الى غير ذلك من مظاهر التباين في اشكال السلوك السياسي والتوجه الاجتماعي . الا انه يلاحظ ضغط جميع هذه التمايزات وما يرتبط بها من تناقضات ثانوية لصالح

التناقض الاساسي مع السكان الاصليين . ولهذا فان مفهوم الطبقة الاجتماعية عندما يجري استخدامه في محيط اي من النظامين المذكورين يجري في نفس الوقت تخفيف مفعوله مرتين على الاقل مما يرد الى اختلاطه بالوضع الاثني حيث الانتماء الى اصل معين في هذه النظم يترتب عليه عدة أوضاع اجتماعية اقتصادية . فمكانة السكان الاصليين هنا هي أدنى من مكانة المستوطنين بدرجتين على الاقل فالاولى بسبب الدين واللون والثانية بسبب كونهم لا يملكون شيئا في بلادهم سوى قوة عملهم التي قليلا ما تجد لها مكانا في سوق العمل الاستيطاني .

د ـ حتمية الانغلاق العنصري : كنا قد أشرنا في مواضع سابقة الى أن انغلاق المستوطنين على أنفسهم وامتناعهم قصدا عن الاندماج بالسكان الاصليين يستجيب لكونهم في مجتمع منفصل متميز ومتمايز فهذا الانغلاق يثبت الانفصال والعزلة ويضمن تحقيق الامتيازات على حساب السكان الاصليين . لذلك يكون الانغلاق وسيلة وتحقيق الامتيازات هو الهدف . فالتمييز العنصري تقتضيه طبيعة البنية الاجتماعية الاستيطانية ووظيفتها الاقتصادية والسياسية لهذا فهو ينبع من جوهر هذه البنية وليس مقحما عليها من الخارج بحيث لا يمكن فصل هذا التمييز عن تلك البنية طالما بقي الشعب الاصلي متواجدا على أرضه . والعنصرية لا تنحصر في مجرد أفكار بل تتجسد في ممارسات المستوطنين اتجاه السكان الاصليين من خلال مؤسسات وقوانين ترعاها الدولة الاستيطانية بشكل رسمي . وبغض النظر عن التسمية لوصف هذا التمييز فهو موجه لفصل المستوطنين عن السكان الاصليين .

ثانيا ـ خصائص الروابط الخارجية : تتميز الروابط الخارجية للمجتمعات الاستيطانية عن مثيلاتها من الروابط في المجتمعات العادية بخصائص جوهرية أهمها :

١ ـ حتمية الارتباط بدولة ام :

كنا قد أشرنا الى أن الظاهرة الاستيطانية المعاصرة جزء عضوي من الظاهرة الاستعمارية بشكل عام والتي انبثقت من عملية التوسع الاستعماري الاوروبي في بلدان ما وراء البحار ، بمعنى ان نشأة الكيانات الاستيطانية جاءت امتدادا لتطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الاوروبية على قاعدة النظام الراسمالي بحيث ان كل كيان استيطان قد ارتبط منذ نشأته بدولة أوروبية معينة دعيت اصطلاحا « الدولة الام » ، وقد كانت هذه الدولة احيانا هي بلد الاصل بالنسبة للمهاجرين أو لاغلبيتهم العظمى كما هو الحال بالنسبة لاستراليا وكندا والولايات المتحدة حيث تعتبر بريطانيا هي الدولة الام لان اغلبية المهاجرين كانوا ينتمون الى أصول انجليزية واسكتلندية كما اعتبرت دولة الام احيانا تلك التي أمنت الحماية السياسية لعملية الاستيطان سابقا ولدولة المستوطنين لاحقا كما هو الحال بالنسبة (لاسرائيل) حيث لعبت بريطانيا دور دولة الام في المرحلة الاولى والولايات المتحدة الامريكية في المرحلة التالية .

فالحماية هنا عنصر هام بحكم تصادم مصالح الجماعات الاستيطانية مع مصالح السكان الاصليين وضرورة حصول المستوطنين على دعم خارجي بشكل مستمر ومضمون .

وهو ما يعني أن هذه الرابطة ليست مجرد رابطة اثنية أو دينية بل ترتكز الى اعتبارات سياسية وامنية للطرفين .

فحالة العزلة والمقاطعة التي يعيشها الكيان الاستيطاني على المستويين المحلي والاقليمي اضافة الى ظاهرة الانفصال الحضاري والتاريخي والتكنولوجي والديني تدفع الدول الاستيطانية الى الارتباط بشعب آخر او بمنطقة جغرافية اخرى أو باحدى الدول لتكون بمثابة « الوطن الام » لان الدول الاستيطانية هي خارجة على تاريخ وجغرافية

الوسط الاقليمي رغم ان هذه الدول حقيقة واقعة في هذا الوسط . فمثلا تقع دولة جنوب افريقيا فعلا في افريقيا ، ولكن وجودها هذا بمثابة امر واقع فقط . ولا يمكن وصفها بأنها افريقية لكونها ليست جزءا عضويا من تاريخ هذه القارة او تكويناتها الاجتماعية ، ونفس المقياس ينطبق على (اسرائيل) فهي وان كانت تقع فعلا في الوطن العربي الا ان تاريخها وتكوينها الاجتماعي لا يرتبط بالوطن العربي ومجتمعاته في شيء يذكر سوى بالعدوان والتوسع نظرا لكونها امتداد لمصالح الدول الاستعمارية في هذا الوطن . لهذا يمكن القول أن الوجود الاجتماعي الاستيطاني المنفصل ذو علاقة ميكانيكية بالوسط المحلي والاقليمي، وذو علاقة عضوية بالوسط الاستعماري العالمي . فالدولة الاستيطانية بمثابة قلعة عسكرية متقدمة يصعب تحديها من قبل السكان الاصليين والبيئة الاقليمية المحيطة بها .

فهذه النظم تجد التدعيم المادي والمعنوي المستمر من قبل الاستعمار التقليدي والجديد ، باعتبار ان هذه الدول من ابرز أدوات صيانة المصالح الاستعمارية العالمية في المناطق التي زرعت فيها .

٢ ـ ضرورة العدوان لتحقيق السيطرة وفرض التسوية :

ان تحقيق هدف المستوطنين في السيطرة على الاقليم يفترض مقدما العدوان باستخدام القوة والعنف منذ البداية . فقمة العدوان تتمثل في ابادة السكان الاصليين واستلاب اراضيهم بقوة السلاح . ولم يكن بوسع المستوطنين اصلا تحقيق اهدافهم خارج نطاق العدوان الاستعماري سواء كان ذلك من قبل الدولة الاستعمارية أو من قبل المستوطنين .

فالعدوان هنا ضرورة يقتضيها هدف اقامة مجتمع المستوطنين المتميز المنفصل وتثبيت وجود ذلك المجتمع على حساب السكان الاصليين باعتباره امر لا بد منه نظرا لكون المشروع الاستيطاني في اساسه عدواني قائم على انكار حقوق الوطنيين في العيش الآمن على ارض وطنهم . هذا

من الجهة الاولى . اما من الناحية الثانية فالعدوان هو اداة المستوطنين في فرض التسويات الاقليمية على البلدان المجاورة وارغامها على القبول بشرعية الكيانات الاستيطانية . وما الحرب التي شنتها اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة واحتلال قسم من أراضي بعضها واستخدام تلك الاراضي كوسيلة لفرض التسوية كما حدث مع مصر الا دليلا على ذلك .

٣ ـ حتمية ربط التسويات الاقليمية بالهيمنة الامبريالية :

يلاحظ من خلال الصراعات المستمرة بين النظامين الاستيطانيين في كل من جنوب افريقيا وفلسطين ومحيطهما الاقليمي ان هذه الدول اذ تحصل على مساعدات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية متصاعدة الحجم ومتطورة النوع من قبل الدول الامبريالية انما من أجل استخدامها في تطويع ذلك المحيط ، واخضاعه لهيمنة أصحاب تلك المساعدات اضافة الى تصعيد قمعها ضد شعب الاقليم .

فهذان النظامان يستعملان تفوقهما العسكري والتكنولوجي لاحتلال اراضي جيرانهما ومقايضة تلك الاراضي بثلاث أمور رئيسية متمايزة الشكل ومترابطة الجوهر ، بحيث تصب أخيرا في طاحونة الامبريالية .

اولهما : ذاتي يتعلق بوجود هذه النظم حيث تستخدم الاراضي المحتلة كوسيلة تجبر بواسطتها الدول المجاورة على الاقرار بشرعيتها ووجودها الاستيطاني والخروج من دائرة الصراع معها بما يعني ذلك الخروج من معنى واسع ، كانهاء حالة الحرب معها وتطبيع العلاقات التجارية والثقافية والسياسية معها . وكذلك الامتناع عن مساعدة الحركة الوطنية لشعب الاقليم صاحب العلاقة ، بل وتصفية تلك الحركة اذا أمكن .

وثانيهما : ويتعلق بضرورة اخضاع هؤلاء الجيران لهيمنة القوى الاستعمارية التي تزود مجتمع المستوطنين بكل أسباب البقاء والقوة .

وثالثهما : ويتعلق بضرورة اضعاف العلاقات او قطعها بين الدول المجاورة ـ اطراف التسوية ـ مع الدول الاشتراكية واطراف حركة التحرر الوطني ؛ كما حدث عند عقد اتفاقات كامب ديفيد ، والاتفاقات بين جنوب افريقيا والدول المجاورة وخاصة انغولا وموزامبيق حيث اشترط عليهما اخراج القوات الكوبية ووقف مساعدة حركة سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي وضرورة منعهما من استخدام اراضي تلك الدول المجاورة .

فحتمية ربط التسويات الاقليمية بالهيمنة الامبريالية وضرورة تصفية نشاط الحركة الوطنية لشعب اقليم الاستيطان ملازمة للتسويات التي تتم في ظل موازين القوى الراجحة للنظم الاستيطانية . إذ اشتراط كل الدول الراسمالية دون استثناء سواء الولايات المتحدة الامريكية او دول اوروبا الغربية واليابان ، وكذلك كثير من الدول العربية وخاصة نظام مصر على منظمة التحرير بضرورة الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني والهيمنة الامريكية كمقدمة لامكانية اعتبارها كطرف قابل للتفاوض معه ، لدليل على صحة هذا الاستنتاج .

خصوصية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين :

يتفق معظم الباحثين والمفكرين السياسيين على ان هدف استغلال الثروات الطبيعية كان من بين أهم الاسباب التي أدت الى اختيار بعض الاقاليم المستعمرة لتكون موضوعا للاستيطان .

اما بالنسبة لفلسطين فيؤكدون أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي عالميا واقليميا كان السبب الرئيسي في ذلك الاختيار من قبل الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا صانعة الصهيونية وراعيتها .

فثروات فلسطين الطبيعية المتواضعة ومساحتها الصغيرة جدا لم تجعل منها مكانا جذابا للاستغلال والربح الراسماليين او مكانا للعيش الهادىء الراغد . وقد ظهر ذلك بوضوح عندما كانت اكثرية الصهاينة

الساحقة المهاجرة من أوروبا تتجه الى الولايات المتحدة وكندا وليس الى فلسطين ، سواء كان ذلك قبل الانتداب او خلاله او حتى بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ .

هذا من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيلاحظ تاريخيا أن جميع حالات الاستيطان الاستعماري السابقة على فلسطين قد تمت في وقت تمتع فيه النظام الراسمالي بالسيادة الكاملة على العالم ، بحيث كانت آفاق تطوره واسعة جدا ، لا تحدها حواجز اللهم بعض الازمات الدولية التي كان يجتازها كل بضع سنوات .

لهذا كان الاطار الدولي لمجموع العمليات الاستيطانية ـ باستثناء فلسطين ـ راسماليا محضا ، وان كانت قد انجزت في مراحل مختلفة من تطور ذلك الاطار . كما ان الدول التي شكلت هذا الاطار كانت في مجموعها أوروبية . علما بأن الولايات المتحدة واليابان بدات تدخل تدريجيا الى مجال الفعل في هذا الاطار خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التقريب في حين أن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين اخذ يتكون على أساس تعاقد ملزم بين الدول الامبريالية ـ دمج صك الانتداب بوعد بلفور عام ١٩٢٢ ـ بعد أن دخل النظام الراسمالي العالمي في ازمته العامة ، اي بعد أن خرجت من قبضته مساحة قدرها سدس الكرة الارضية بفعل ثورة أكتوبر الاشتراكية .

وعلى اثر ذلك اخذ مستقبل وجود النظام الراسمالي العالمي كنمط لعلاقات الانتاج (علاقات التملك) يوضع على بساط البحث من قبل الحركة العمالية في البلدان الصناعية المتطورة الذي اخذ نشاطها يزعزع سلطة البرجوازية وسيادتها وخاصة في أعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية .

وهكذا نرى أن نشوء الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قد بدا بالتكون الفعلي بعد دخول الراسمالية ازمتها العامة المزمنة (اي عدم

قدرتها على الخلاص منها) حيث اكتملت المرحلة الاولى من هذا التكون بعد دخول الراسمالية المرحلة الثانية من ازمتها العامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد ان تحولت الاشتراكية من نظام لبلد واحد فقط الى نظام لمجموعة دول . كما دخلت شعوب البلدان المستعمرة والتابعة مرحلة جديدة في تطورها نحو التحرر والاستقلال ، عندما نهضت حركة جبارة في كل من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بما في ذلك الوطن العربي ، حيث لعبت مصر عبد الناصر دورا بارزا في هذا المضمار ضد شكل الاستعمار القديم ممثلا بالنفوذ الفرنسي والبريطاني .

وبناء على ما تقدم نستنتج ان موقع فلسطين الاستراتيجي عالميا واقليميا وكذلك تواضع مساحتها الجغرافية وثرواتها الطبيعية بالاضافة الى تأخر زمن الاستيطان الصهيوني ، حيث ترافق مع هبوط الراسمالية وليس مع صعودها اي مع مرحلة دفاعها وليس مع مرحلة هجومها . كل ذلك فرض بالضرورة على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني أن يأخذ طابع القاعدة العسكرية اي الثكنة التي تتطلب الانفاق عليها من الخارج وغير قادرة ان تعيل نفسها وتدافع عن وجودها واستمراره بنفسها لان ذلك يخرج عن حدود امكانيات أرض القاعدة التي هي امتداد لمركز خارجي بحكم طبيعة التكوين والارتباط والدور .

لهذا فزمان الاستيطان الصهيوني هو زمان هبوط الراسمالية في طورها الامبريالي ومكانها هو بين القواعد التي تدافع عن ذلك النظام لتبطىء حركة هبوطه .

وربما يعترض البعض قائلين ان هذا موقف فلسفي مجرد منه موقف سياسي عملي محدد ، لا يعالج كنه الوجود الاجتماعي للمستوطنين كجماعة بشرية تمارس العمل والانتاج وتقوم في داخلها علاقة بين العمل ورأس المال . مع الاعتراف ان نشاطها الرئيسي موجه ضد الشعب الفلسطيني ، فكيف والحالة هذه تحدد موقفا علميا من هذه الجماعة

البشرية يكون اساسا لممارسة ثورية فلسطينية تجاه تلك الجماعة الاستيطانية التي تغتصب وطننا وتغيبنا بالقوة عنه .

نحن هنا امام ظاهرة اجتماعية محدده زمانا ومكانا ، تركيبا وارتباطا شأنها في ذلك شأن الكثير من الظواهر المشابهة . ولسنا بحاجة الخلق نظرية كونية جديدة تستنبط وتصيغ قوانين عامة عن الوجود والحركة الاجتماعيين . فهذه النظرية وقوانينها موجودة ومعروفة للذين يهتمون بها ، وما علينا الا اكتشاف كيفية فعل هذه القوانين العامة في ظاهرة الاستيطان الاستعماري في بلادنا فلسطين ، وبمعنى آخر علينا انتاج معرفة فعل ما هو عام في حالة هذا الخاص .

فالقانون العام يؤكد ان وجود الناس الاجتماعي منذ القدم ليس هلاميا او عديم الشكل بل ان هذا الوجود قد اتخذ اشكالا مختلفة عبر مراحل التاريخ بحيث كان لكل شكل منها جوهره الذي يميزه عن الاشكال الاخرى السابقة عليه واللاحقة له .

وتتمثل الاشكال الرئيسية للوجود الاجتماعي في التاريخ الانساني بخمسة وعيت كل منها بالتشكيله الاقتصادية الاجتماعية ، حيث جاءت متعاقبة احداها عن الاخرى وهي معروفة ولاداعي هنا لذكرها .

وفي كل تشكيلة انتظم الناس حسب تطور قواهم المنتجه الى فئات وشرائح او جماعات وطبقات واسر وعشائر وقبائل ومن بعد شعوب وامم . وفي داخل كل تكوين اجتماعي نشأت اجهزة ومؤسسات ونظم وقواعد سلوك وتفكير وطرق لتحصيل المعيشة وتنظيم للعلاقات وخلالها.

ان الفهم المادي التاريخي للمجتمع يختار من بين كل ماتقدم ذكره من انواع للنشاط والعلاقات الانسانية داخل المجتمع الطريقة التي ينتج بها الناس وسائل معيشتهم الاولوية على ما عداها كمعيار لتحديد شكل التجمع البشري ومضمونه .

فاذا ما دققنا في الكيفية التي تمارس هذه المقولة العلمية التأثير في واقع الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين لوجدنا ان الجماعة البشرية الاستيطانية قد خلقت وما تزال تخلق شروط وجودها المادي على أرض فلسطين من خلال ثلاث مصادر رئيسه هي :

أ ـ تشكل ارض الشعب الفلسطيني المغتصبة بما فيها وما عليها من ثروات وعقارات ومجال حيوي ومناخ ، الشرط المادي الاول للوجود الاجتماعي الاستيطاني الاستعماري سواء كمصدر للعيش او كمجال طبيعي للتفاعل معه والاستقرار عليه .

ب ـ كما تشكل المساعدات والهبات المتزايدة المقدمة من الدول الامبرياليه كالمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الامبريالية الاخرى الشرط المادي الثاني لهذاالوجود واستمراره . علما بأن هذه المساعدات والهبات هي جزء بسيط مما اغتصبته وما تزال تغتصبه هذه الدول من الطبقة العاملة في بلادهم شكل فائض قيمه بالاضافة الى كونها جزء مما نهبه ومامزال تنهبه هذه الدول من الثروات المادية والبشرية للشعوب المستعمرة او التابعة اقتصاديا بحكم ارتباطها بالسوق الراسمالية العالمية .

جـ ـ كما تشكل مساعدات الحركة الصهيونية بجميع أشكالهاوالتي يجري الاستيلاء عليها كفائض قيمة للعمل . او نهب الشعوب النامية الشرط المادي الثالث لهذا الوجود واستمراره .

ان قوائم المساعدات والهبات الخارجية المتزايدة دوما كما ونوعا والسري منها والعلني تكشف حقيقة الطابع الطفيلي لهذا الكيان بشأن جميع أجهزة النظام الامبريالي المخصصة لقمع نقيض هذا النظام وليس للانتاج المربح في حد ذاتها بل من غيرها .

اذا كانت الامبريالية لاتستغل بشكل مباشر مجتمع المستوطنين في فلسطين بل تموله فانها تفعل ذلك من اجل استخدامه اداة لفرض هيمنتها السياسيه والاقتصاديه على الوطن العربي من خلال الحروب التي تشنها وتحتل الاراضي لمقايضتها .

ان شعار مقايضه الارض بالسلام هو شعار يزيف الحقيقة فالذي يحدث ليس سلاما بل استسلاماً كاملا امام الكيان القاعدة ومركز قيادتها.

ان ما جرى في مصر ليس مقايضة الارض بالسلام لانه اذا كان الجيش الاستيطاني قد انحسر ميدانيا عن سيناء فان مصر كلها سياسة واقتصادا قد وقعت باكملها تحت الهيمنة وحتى سيناء فانها تغص بمراكز الانذار المبكر التابعة لحلف شمال الاطلسي تحت اسم القوات المتعددة الجنسية . فمصر اليوم لاتملك قرارها بيدها بل انه في يد امريكا وقاعدتها الاستيطانية .

ان اخطر ما في التسويات هو اخراج الدول العربية واحدة بعد الاخرى من ساحة الصراع مع العدو ليسهل جلب المستوطنين بحجة استتباب السلام في المنطقة الامر الذي سيؤدي الى مزيد من تفريغ الارض الفلسطينية من شعبها باتجاه انهاء وجوده المادي على ارضه .

ان علاقة الجماعة الاستيطانية بالشعب الفلسطيني ليست علاقة سيطرة او استغلال لشعبنا او لطبقة واحدة منه ، انها علاقة نفي لمجتمعنا باسره فهم لايريدون استغلال قوة عملنا وحسب بل حرماننا من بيع قوة العمل في وطننا وهذا راجع لطبيعته الاستيطانية .

ان خصوصية الكيان الاستيطاني في بلادنا قد جعلت منه طفيليا ليس علينا وحسب بل وعلى المستغلين في البلاد الاخرى من قبل الاحتكارات الراسمالية .

ان شروط تحديد مجتمع المستوطنين لوجوده المادي يمر بالضرورة من خلال استمرار سحق شعبنا وتغييبه عن وطنه واستمرار العدوان والتوسع على حساب المحيط الاقليمي وكذلك من خلال معاداته لكل ما هو تقدمي في هذا العالم . ان هذا القول ليس من قبيل رفع شعارات لاستهواء الاخرين بل يعكس الحقيقة الموضوعية .

ان الذي يتكون في فلسطين ليست أمة بل قاعدة عسكرية عدوانية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي بحكم طبيعتها الدولية وليست الاقليمية منذ نشأتها . فهي لاتختلف عن قاعدة « غوانتي ناهو » في كوبا او عن اسطول في احدى البحار سوى انها على اليابسه . ان التقسيم الاجتماعي في هذه الجماعة ليس طبقيا بل وظيفيا كما هو الحال في اي ثكنةعسكرية أو أسطول حيث يوجد الضابط والطباخ والمنظف ...... الخ ، ان الذين لايريدون رؤية هذه الحقائق انما يخدعون انفسهم فقط وليس غيرهم .

أما بالنسبة لايديولوجية المستوطنين وذيهم فما هي الامبررات لعملية الاستيطان لاقناع المستوطنين وغير المستوطنين قبل وبعد أستيطانهم :

ان نتائج الاستيطان على شعبنا هي مادية محضة في المقام الاول وروحية في المقام الثاني انها مصادرة ارض وطرد اصحابها وتحويل وطنهم الى الة للعدوان والاغتصاب على أشقائهم . ومن ثم تدمير لكل الجانب الروحي في حياة المجتمع الفلسطيني انها عملية مبرمجة لانهاء الاسس المادية والروحية لوجود الشعب الفلسطيني الاجتماعي باعتباره النقيض الاساسي لوجود المستوطنين الاستعماريين الاجتماعي .

انه تناقض تشاجري لايمكن حله بالتعايش النقيض مع بقاء جوهر كل منهما ، وستبوء بالفشل كل محاولات التوفيق من أجل ذلك التعايش لان ذلك مخالف لطبيعة وجود ومتطلبات تطور كل منهما .